الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

الديـــوان
خلية الاتصال

العرض الصحفي الخاص بالقطاع

الثلاثاء 17 جانفي 2023

نشاطات الوزير

El Watan

POLE UNIVERSITAIRE DE KOLEA: INAUGURATION DES PREMIERS BUREAUX D'ÉTUDES COMMERCIALES

Le ministre de l'Enseignement supérieur et de la Recherche scientifique, Kamel Baddari, a procédé dimanche au pôle universitaire de Koléa (Tipasa) à la mise en service des premiers bureaux d'études commerciales appelés à contribuer au développement économique de l'Algérie. Il s'agit de l'inauguration de quatre bureaux d'études, respectivement à l'Ecole des hautes études commerciales (EHEC), l'Ecole supérieure de commerce (ESC), l'Ecole nationale supérieure de la statistique et de l'économie appliquée (ENSSEA), et l'Ecole supérieure de gestion et de l'économie numérique (ESGEN), outre la mise en service d'un bureau d'expertise à l'Ecole nationale supérieure de management (ENSM). Dans sa déclaration à la presse à l'occasion, M. Baddari a estimé que l'entrée en service de ces bureaux «permettra à l'université algérienne de «franchir un nouveau pas concret dans sa transition vers un nouveau mode de gestion de 3e génération, qui impose au secteur de l'enseignement supérieur d'être au diapason des besoins sociaux et économiques de son environnement». Le ministre a aussi exprimé sa «satisfaction» à l'égard de la concrétisation de ces projets, soulignant que ces bureaux d'études «jouissent d'une autonomie totale qui leur permettra d'être concurrentiels sur le marché de l'expertise et des études technico-commerciales et économiques, selon la spécialité, les compétences et les aptitudes de chaque bureau». «La deuxième étape de l'opération consistera en l'ouverture de bureaux d'études au niveau des écoles supérieures dédiées aux technologies, avant leur généralisation au reste des établissements universitaires», a ajouté M. Baddari qui s'est dit «optimiste» quant à la réussite de ces bureaux.

التكوين

اليومي
الشروق
إخبارية وطنية
رأينا صواب يحتمل الخطأ ورأيكم خطأ يحتمل الصواب

مدير التكوين والتعليم العالي يؤكد المقترح:

نحو رفع الليسانس في نظام "أل أم دي" إلى 4 سنوات

أكد مدير التكوين والتعليم العالي بوزارة التعليم العالي والبحث العلمي، البروفيسور جمال بوقزاطة، وجود مقترح لإصلاح شامل لنظام "أل أم دي" يتضمن رفع سنوات التكوين في الليسانس من ثلاث إلى أربع سنوات مثل ما كان معمولا به في النظام الكلاسيكي، وهو ما سبق أن انفردت به "الشروق".

وفي تصريحات خاصة ببرنامج صيف الصباح للقناة الإذاعية الأولى، قال جمال بوقزاطة إن نظام "أل ألم دي" قابل للتحسين باستمرار ونحن نحاول إظهار جوانب القوة التي ظهرت فيه لاسيما في مجال انفتاحه على المجال الاقتصادي والاجتماعي.

وأضاف "نسعى لأن تكون الجامعة اليوم جامعة مواطَنة تستجيب لانشغالات محيطها وهذه الاستجابة تتطلب المرئية وبالتالي نحن نعمل على تحسين المرئية من الجانب الداخلي والخارجي". وأشار البروفيسور إلى أن رئيس الجمهورية، عبد المجيد تبون، أفرد بندا خاصا بالجامعة الجزائرية في تعهداته الأربع وخمسين، وقال إنه يتعلق بتسعة التزامات يسعى قطاع التعليم العالي إلى تجسيدها ضمن برنامج عمل الحكومة المستمد من تعهدات رئيس الجمهورية.

وأوضح ضيف الأولى أن القطاع يسعى إلى إضفاء بعد ثالث للجامعة وهو البعد الاقتصادي من خلال جعل الجامعة مُساهِمة في خلق الثروة وخلق مناصب الشغل ليتحقق المثلث الذهبي "التعليم والتكوين الجيدين وبحث علمي نافع وتطبيقي".

وفي سياق الجامعة المواطنة واهتمامها بالشأن الوطني العام، قال مدير التكوين والتعليم العالي إنه تم إنشاء قطب جامعي يتكفل بمسألة تحلية مياه البحر، وتم تدعيمه بقطب آخر مختص في استعمال المياه المستعملة لأغراض السقي والصناعة.

وانتهى بوقزاطة إلى أن المهمة الأساسية للجامعة هي التكوين والتعليم الجيدين وفق المعايير الدولية، خاصة بعد تحديد هدف جعل السنة الجامعية 2023 سنة للذكاء الاصطناعي.

■ خ.م

الخبر
EL KHABAR
الصدق والمصداقية

مدير التكوين العالي أكد على استغلال مزايا الـ"آل. آم. دي" في عملية الإصلاح

"تحقيق المثلث الذهبي في التعليم والتكوين الجيدين وبحث علمي نافع وتطبيقي"

● كشف مدير التكوين والتعليم العالي بوزارة التعليم العالي والبحث العلمي، البروفيسور جمال بوقزاطة، عن الإصلاح الشامل الذي ستباشره الوزارة لنظام الـ"آل. آم. دي" برفع سنوات التكوين في طور الليسانس من ثلاث إلى أربع سنوات، مثلما كان معمولا به في النظام الكلاسيكي.

وأبرز بوقزاطة في تصريحاته التي أدلى بها، أمس، في برنامج "ضيف الصباح" للقناة الإذاعية الأولى؛ أن نظام لسانس ماستر دكتوراه المعروف بـ "آل. آم.دي" قابل للتحسينات، وحاليا يعملون على إظهار نقاطه الإيجابية وجوانب القوة التي أفرزها بعد عدة سنوات في تطبيقه عبر المؤسسات الجامعية الجزائرية، خاصة في مجال انفتاحه على المجال الاقتصادي والاجتماعي، وهو المطلوب حاليا من الجامعة الجزائرية لمواكبة التكوين العالي عبر الجامعات العالمية.

وأضاف المتحدث أنهم يسعون لأن تكون الجامعة اليوم جامعة مواطنة تستجيب لانشغالات محيطها، وهذه الاستجابة تتطلب المرئية، وبالتالي هم يعملون حاليا على تحسين المرئية داخليا وخارجيا، مشيرا إلى أن رئيس الجمهورية عبد المجيد تبون أفرد بندا خاصا بالجامعة الجزائرية في تعهداته الأربعة وخمسين، وقال إنه يتعلق بتسعة التزامات يسعى قطاع التعليم العالي إلى تجسيدها ضمن برنامج عمل الحكومة المستمد من تعهدات الرئيس، ويسعى القطاع – حسبه – إلى إضفاء بعد ثالث للجامعة؛ وهو البعد الاقتصادي من خلال جعل الجامعة مُساهِمة في خلق الثروة، وخلق مناصب الشغل ليتحقق المثلث الذهبي التعليم والتكوين الجيدين وبحث علمي نافع وتطبيقي.

وفي سياق الجامعة المواطنة واهتمامها بالشأن الوطني العام، قال مدير التكوين والتعليم العالي إنه تم إنشاء قطب جامعي يتكفل بمسألة تحلية مياه البحر، وتم تدعيمه بقطب آخر مختص في استغلال المياه المستعملة لأغراض السقي والصناعة، منوها في الأخير أن المهمة الأساسية للجامعة هي التكوين والتعليم الجيدين وفق المعايير الدولية، خاصة بعد تحديد هدف جعل السنة الجامعية 2023 سنة للذكاء الاصطناعي، يضيف جمال بوقزاطة.

رشيدة دبوب

الخبر
EL KHABAR
الصدق والمصداقية

عدد الترشيحات للدكتوراه تجاوز 496 ألف مقابل 6010 مقعد بيداغوجي

قبول 85 بالمائة من الترشيحات و50 بالمائة من الطعون

● كشف المدير الفرعي للتكوين في الطور الثالث بوزارة التعليم العالي والبحث العلمي، محمد عبد الرؤوف زبوشي لـ"الخبر"، عن عدد الترشيحات لمسابقة الدكتوراه هذه السنة؛ التي بلغت 582 ألف و264 ترشيح، تم قبول 496 ألف و829 لاجتياز المسابقات التي ستمتد إلى غاية 15 فيفري المقبل عبر 91 مؤسسة جامعية مؤهلة.

وحسب زبوشي؛ فإن عدد المترشحين بلغ هذه السنة 197 ألف و542 مترشح، فيما يزيد عدد الترشيحات عن عدد المترشحين بالنظر لقرار الوزارة الذي يسمح للمترشح الواحد في اجتياز المسابقة في أربع مؤسسات جامعية مؤهلة على الأكثر.

وبلغة الأرقام دائما، أشار مسؤول وزارة التعليم العالي إلى تأهيل 821 عرض تكوين هذه السنة، فيما وصل عدد التخصصات المعنية 1632 تخصص، عبر 91 مؤسسة جامعية تم تأهيلها للتكوين في الدكتوراه؛ منها 53 جامعة و30 مدرسة عليا و8 مراكز جامعية، موضحا أن عدد الترشيحات هذه السنة وصل 582 ألف و264، تم قبول 496 ألف و829 منها، أي بنسبة 85 بالمائة من مجموع الترشيحات، كما سجلت الوزارة – حسب المسؤول ذاته – 43 ألف طعن و949 تم قبول 50 بالمائة منها.

وعن خصوصية مسابقات هذه السنة وعدد المترشحين لها، أكد زبوشي أن عدد المترشحين المعنيين باجتياز المسابقات عبر المؤسسات الجامعية المؤهلة ارتفع مقارنة بالسنة الماضية، والأمر نفسه بالنسبة لعدد المقاعد البيداغوجية التي خصصتها وزارة التعليم العالي للموسم الجامعي 2023/2022 بزيادة طفيفة، حسبه، فيما ميز هذه الطبعة بعض الإجراءات الجديدة، على غرار الإجراءات التي حملها القرار رقم 1419 المؤرخ في 24 ديسمبر 2022، الذي حدد المقاييس الأفقية من أجل تدعيم التكوين في الطور الثالث بتمكين طالب الدكتوراه من اكتساب المعارف الأفقية اللازمة لتحضير الأطروحة وتعميق معارفه، لاسيما في مجالات البحث العلمي البيداغوجي، الفلسفة، تحسين التكوين في اللغة الإنجليزية وتكنولوجيات الإعلام والاتصال.

كما تم توسيع قائمة المعنيين بالمشاركة في الترشيحات، يضيف ذات المسؤول؛ بعد أن كان يقتصر على حاملي الماستر فحسب، أين أمرت الوزارة عبر تعليمة رسمية وأيضا وتوجيهات لرؤساء المؤسسات الجامعية مع انطلاق عملية التسجيل، بالسماح لحاملي شهادة مهندس دولة، أو شهادة مهندس معماري، أو شهادة طبيب بيطري، أو شهادة تتوج مسار التكوين المحدد مدته بخمس سنوات الذي تضمنه المدارس العليا للأساتذة أو شهادة ماجستير بتقدير مقبول، أو شهادات أجنبية معترف بمعادلتها بالمشاركة أيضا في مسابقات الدكتوراه، والاستفادة من نفس مزايا حاملي الماستر.

هذه المسابقات التي أكد ممثل وزارة التعليم العالي أنهم أعطوا لرؤساء المؤسسات الجامعية، سواء الجامعات أو المدارس العليا أو المراكز الجامعية، الحرية في اختيار المواعيد المناسبة لها في تنظيمها، شرط الالتزام بالمهلة التي حددتها الوصاية لذلك، وهي من 15 جانفي إلى 15 فيفري 2023، والدليل أن أول امتحان لهذه الشهادة سيكون يوم الخميس 19 جانفي عبر كل من جامعة خنشلة والمدرسة العليا ببوسعادة بولاية المسيلة، فيما اختلفت تواريخ اجتيازها عبر باقي المؤسسات الجامعية كل حسب ما يتوافق مع نشاطاته البيداغوجية، يضيف مسؤول وزارة التعليم العالي.

رشيدة دبوب

صَوْتُ الأحرار
AL-AHRAR

قطاع التعليم العالي يسعى إلى إضفاء بعد اقتصادي، بوقزاطة يؤكد :

نحو رفع مدة التكوين في نظام «أل أم دي» إلى أربع سنوات

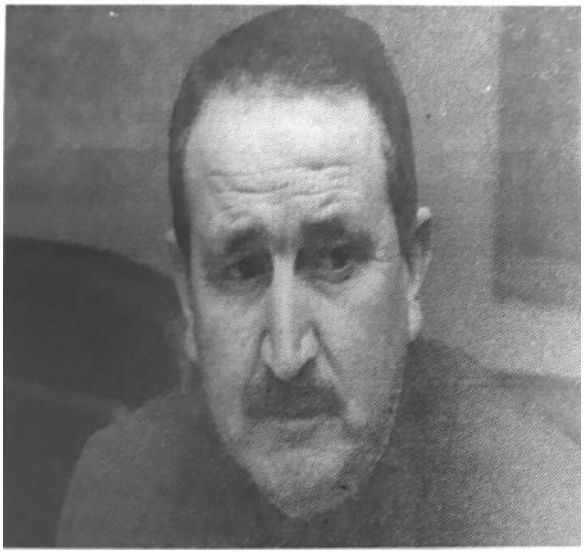

كشف مدير التكوين والتعليم العالي بوزارة التعليم العالي والبحث العلمي، البروفيسور جمال بوقزاطة، عن مقترح لإصلاح شامل لنظام «أل أم دي» يتضمن رفع سنوات التكوين في الليسانس من ثلاث إلى أربع سنوات مثل ما كان معمولا به في النظام الكلاسيكي.

وفي تصريحات خاصة ببرنامج صيف الصباح للقناة الإذاعية الأولى قال جمال بوقزاطة إن « نظام أل ألم دي» قابل للتحسين باستمرار ونحن نحاول إظهار جوانب القوة التي ظهرت فيه لاسيما في مجال انفتاحه على المجال الاقتصادي والاجتماعي».

وأضاف « نسعى لأن تكون الجامعة اليوم أن جامعة مواطَنة تستجيب لانشغالات محيطها وهذه الاستجابة تتطلب المرئية وبالتالي نحن نعمل على تحسين المرئية من الجانب الداخلي والخارجي».

وأشار البروفيسور إلى أن رئيس الجمهورية عبد المجيد تبون أفرد بندا خاصا بالجامعة الجزائرية في تعهداته الأربع وخمسين، وقال إنه يتعلق بتسعة التزامات يسعى قطاع التعليم العالي إلى تجسيدها ضمن برنامج عمل الحكومة المستمد من تعهدات رئيس الجمهورية.

وأوضح ضيف الأولى أن القطاع يسعى إلى إضفاء بعد ثالث للجامعة وهو البعد الاقتصادي من خلال جعل الجامعة مُساهِمة في خلق الثروة وخلق مناصب الشغل ليتحقق المثلث الذهبي «التعليم والتكوين الجيدين وبحث علمي نافع وتطبيقي».

وفي سياق الجامعة المواطنة واهتمامها بالشأن الوطني العام، قال مدير التكوين والتعليم العالي إنه تم إنشاء قطب جامعي يتكفل بمسألة تحلية مياه البحر، وتم تدعيمه بقطب آخر مختص في استعمال المياه المستعملة لأغراض السقي والصناعة.

وانتهى بوقزاطة إلى أن المهمة الأساسية للجامعة هي التكوين والتعليم الجيدين وفق المعايير الدولية، خاصة بعد تحديد هدف جعل السنة الجامعية 2023 سنة للذكاء الاصطناعي.

خالد. س

الفجر

مع إنشاء قطب جامعي يتكفل بتقنية تحلية مياه البحر

نحو رفع مدة التكوين في نظام "أل أم دي" إلى أربع سنوات

كشف مدير التكوين والتعليم العالي بوزارة التعليم العالي والبحث العلمي، البروفيسور جمال بوقزاطة، عن مقترح لإصلاح شامل لنظام "أل أم دي" يتضمن رفع سنوات التكوين في الليسانس من ثلاث إلى أربع سنوات مثل ما كان معمولا به في النظام الكلاسيكي.

■ حفيظة.ن

■ وفي تصريحات خاصة ببرنامج صيف الصباح للقناة الإذاعية الأولى قال جمال بوقزاطة إن " نظام "أل ألم دي" قابل للتحسين باستمرار ونحن نحاول إظهار جوانب القوة التي ظهرت فيه لاسيما في مجال انفتاحه على المجال الاقتصادي والاجتماعي".

وأضاف " نسعى لأن تكون الجامعة اليوم جامعة مواطنة تستجيب لانشغالات محيطها وهذه الاستجابة تتطلب المرئية، وبالتالي نحن نعمل على تحسين المرئية من الجانب الداخلي والخارجي".

وأشار البروفيسور إلى أن رئيس الجمهورية السيد عبد المجيد تبون أفرد بندا خاصا بالجامعة الجزائرية في تعهداته الأربع وخمسين، وقال إنه يتعلق بتسعة التزامات يسعى قطاع التعليم العالي إلى تجسيدها ضمن برنامج عمل الحكومة المستمد من تعهدات رئيس الجمهورية.

وأوضح ضيف الأولى أن القطاع يسعى إلى إضفاء بعد ثالث للجامعة وهو البعد الاقتصادي من خلال جعل الجامعة مُساهِمة في خلق الثروة وخلق مناصب الشغل ليتحقق المثلث الذهبي "التعليم والتكوين الجيدين وبحث علمي نافع وتطبيقي".

وفي سياق الجامعة المواطنة واهتمامها بالشأن الوطني العام، قال مدير التكوين والتعليم العالي إنه تم إنشاء قطب جامعي يتكفل بمسألة تحلية مياه البحر، وتم تدعيمه بقطب آخر مختص في استعمال المياه المستعملة لأغراض السقي والصناعة.

وانتهى بوقزاطة إلى أن المهمة الأساسية للجامعة هي التكوين والتعليم الجيدين وفق المعايير الدولية، خاصة بعد تحديد هدف جعل السنة الجامعية 2023 سنة للذكاء الاصطناعي.

el massa
المساء
يومية إخبارية وطنية

ضمن مقترح لإصلاح شامل لنظام "أل أم دي"

"الليسانس" في 4 سنوات تكوين بدلا من ثلاث

• قطب جامعي في تحلية مياه البحر والبعد الاقتصادي رهان

كشف مدير التكوين والتعليم العالي بوزارة التعليم العالي والبحث العلمي، البروفيسور جمال بوقزاطة، عن مقترح لإصلاح شامل لنظام "أل أم دي" يتضمن رفع سنوات التكوين في الليسانس من ثلاث إلى أربع سنوات مثل ما كان معمولا به في النظام الكلاسيكي.

مهدي. ب

وفي تصريحات خاصة ببرنامج ضيف الصباح للقناة الإذاعية الأولى، قال جمال بوقزاطة إن نظام "أل ألم دي" قابل للتحسين باستمرار ونحن نحاول إظهار جوانب القوة التي ظهرت فيه لاسيما في مجال انفتاحه على المجال الاقتصادي والاجتماعي".

وأضاف "تسعى لأن تكون الجامعة اليوم أن جامعة مواطنة تستجيب لانشغالات محيطها وهذه الاستجابة تتطلب المرئية وبالتالي نحن نعمل على تحسين المرئية من الجانب الداخلي والخارجي".وأشار البروفيسور إلى أن رئيس الجمهورية السيد عبد المجيد تبون أفرد بندا خاصا بالجامعة الجزائرية في تعهداته الأربع وخمسين، وقال إنه يتعلق بتسعة التزامات يسعى قطاع التعليم العالي إلى تجسيدها ضمن برنامج عمل الحكومة المستمد من تعهدات رئيس الجمهورية.وأوضح ضيف الأولى أن القطاع يسعى إلى إضفاء بعد ثالث للجامعة وهو البعد الاقتصادي من خلال جعل الجامعة مُساهِمة في خلق الثروة وخلق مناصب الشغل ليتحقق المثلث الذهبي "التعليم والتكوين الجيدين وبحث علمي نافع وتطبيقي".وفي سياق الجامعة المواطنة واهتمامها بالشأن الوطني العام، قال مدير التكوين والتعليم العالي إنه تم إنشاء قطب جامعي يتكفل بمسألة تحلية مياه البحر، وتم تدعيمه بقطب آخر مختص في استعمال المياه المستعملة لأغراض السقي والصناعة.

وانتهى بوقزاطة إلى أن المهمة الأساسية للجامعة هي التكوين والتعليم الجيدين وفق المعايير الدولية، خاصة بعد تحديد هدف جعل السنة الجامعية 2023 سنة للذكاء الاصطناعي.

الحوار
يومية وطنية مستقلة

كشف عن مقترح إصلاح شامل.. بوقزاطة:

نظام "أل أم دي" بأربع سنوات قريبا

كشف مدير التكوين والتعليم العالي بوزارة التعليم العالي والبحث العلمي، البروفيسور جمال بوقزاطة، عن مقترح لإصلاح شامل لنظام "أل أم دي" يتضمن رفع سنوات التكوين في الليسانس من ثلاث إلى أربع سنوات مثلما كان معمولا به في النظام الكلاسيكي. وأكد جمال بوقزاطة، أمس، في تصريحات إذاعية، أن "نظام "أل أم دي" قابل للتحسين باستمرار، ويمكن إظهار جوانب القوة فيه، لا سيما انفتاحه على المجالين الاقتصادي والاجتماعي، وذلك بهدف جعل الجامعة جامعة مواطنة تستجيب لانشغالات محيطها، من خلال العمل على تحسين المرئية من الجانب الداخلي والخارجي". واستدل المتحدث بالتزام رئيس الجمهورية عبد المجيد تبون الذي أفرد بندا خاصا بالجامعة الجزائرية في تعهداته الأربع وخمسين، وقال إنه يتعلق بتسعة التزامات يسعى قطاع التعليم العالي إلى تجسيدها ضمن برنامج عمل الحكومة. ويشير البروفيسور جمال بوغزاطة إلى أن قطاع التعليم العالي والبحث العلمي يسعى إلى إضفاء بعد ثالث للجامعة وهو البعد الاقتصادي من خلال جعل الجامعة مُساهِمة في خلق الثروة وخلق مناصب الشغل ليتحقق المثلث الذهبي "التعليم والتكوين الجيدين وبحث علمي نافع وتطبيقي"، وهي المهمة الأساسية للجامعة – التكوين والتعليم الجيدين وفق المعايير الدولية– خاصة بعد تحديد هدف جعل السنة الجامعية 2023 سنة للذكاء الاصطناعي. وفي سياق الجامعة المواطنة واهتمامها بالشأن الوطني العام، قال مدير التكوين والتعليم العالي إنه تم إنشاء قطب جامعي يتكفل بمسألة تحلية مياه البحر، وتم تدعيمه بقطب آخر مختص في استعمال المياه المستعملة لأغراض السقي والصناعة.

نسيمة عجاج

Le Quotidien D'ORAN
Edition Nationale d'Information

Enseignement supérieur

Vers une licence de quatre ans dans le système LMD

Selon le directeur de la Formation et de l'Enseignement supérieur au ministère de l'Enseignement supérieur et de la Recherche scientifique (MESRS), le professeur Djamel Boukezzata, une «proposition de réforme globale du système LMD» est à l'étude.

R. N.

Cette réforme prévoit de «porter de trois à quatre les années de formation en licence, comme c'était le cas dans le système classique», a indiqué, hier, le même responsable lors d'une émission de la radio nationale Chaîne 1.

M. Boukezzata a indiqué à ce propos que «le système LMD est en constante amélioration», et que les responsables au MESRS essayent de «faire émerger les atouts qui se sont dégagés» de l'application de ce système, «notamment dans le domaine de son ouverture sur l'économie et le champ social », ajoute l'intervenant.

«Nous travaillons continuellement, affirme encore M. Boukezzata, pour que l'Université algérienne soit une université citoyenne qui réponde aux préoccupations de son environnement, ce qui nécessite une amélioration de la visibilité de ce qui s'y fait que ce soit au niveau national ou international», ajoute-t-il. Le directeur de la Formation et de l'Enseignement supérieur au MESRS a également rappelé, lors de la même émission, que le président de la République, Abdelmadjid Tebboune, a retenu le développement de l'Université algérienne parmi ses cinquante-quatre promesses (lors de la campagne électorale de novembre 2019, ndlr). Il s'agit, précise-t-il, de «neuf engagements que le secteur de l'Enseignement supérieur cherche à incarner au sein du gouvernement» dans le cadre de la «concrétisation du programme d'action issu des promesses du président de la République».

Selon l'intervenant, le secteur de l'Enseignement supérieur «cherche à ajouter une troisième dimension à l'Université». Il s'agit de «la dimension économique», pour permettre à l'Université «un lieu de contribution à la création de richesses et à la création d'emplois», et atteindre ainsi le «triangle d'or» qui est: «une bonne éducation et une formation adéquate et une recherche scientifique utile et appliquée», explique M. Boukezzata. Concernant l'aspect de «l'Université Citoyenne» et de son «intérêt pour les affaires publiques nationales», le Directeur de la Formation et de l'Enseignement supérieur au MESRS a déclaré que le secteur s'est doté de deux pôles universitaires : l'un «consacré à la problématique du dessalement de l'eau de mer», appuyé «par un autre pôle spécialisé dans l'utilisation des eaux usées pour l'irrigation et à des fins industrielles».

Djamel Boukezzata a également expliqué que la «mission première» de l'Université algérienne est de «dispenser une formation et un enseignement de qualité conformément aux normes internationales». Ce focus vers la qualité intervient en particulier «après s'être fixé pour objectif de faire de l'année universitaire 2023 l'année de l'intelligence artificielle», a-t-il ajouté.

Le Soir D'ALGERIE
www.lesoirdalgerie.com
Quotidien indépendant

SYSTÈME LMD

Un projet de réforme en perspective

Le système LMD sera revu dans son intégralité. Le projet de réforme de ce système d'études universitaires prévoit de porter de trois à quatre années la formation en licence, comme c'était le cas dans le système classique. Même le nombre de branches de formation sera réduit à uniquement cinq.

Rym Nasri – Alger (Le Soir) – Le directeur de la formation et de l'enseignement supérieur au ministère de l'Enseignement supérieur et de la Recherche scientifique, le professeur Djamel Boukezata, affirme que les cursus et les diplômes universitaires ne peuvent pas rester permanents et éternels, compte tenu du développement des connaissances et de l'innovation. Il estime que l'université doit suivre cette dynamique.

«Plus de 15 ans depuis l'adoption du système LMD, nous sommes aujourd'hui dans une troisième phase de son évaluation. Nous avons voulu opérer quelques améliorations pour ne pas dire revoir radicalement le système LMD, dans la mesure où ce système est susceptible d'être amélioré et adapté aux développements», précisait-t-il hier lundi, sur les ondes de la radio chaîne 1.

Il évoque ainsi le projet de révision des branches de formation mises en place depuis l'application du système LMD, impliquant une organisation pédagogique et administrative adaptée à cette nouvelle approche, en limitant le nombre de branches à uniquement cinq. Une

démarche qui permettra, selon lui, de faciliter l'orientation des étudiants, notamment ceux de la première année universitaire. Le Pr Djamel Boukezata révèle également un autre projet qui prévoit de porter de trois à quatre années la formation en licence et l'introduction de la langue anglaise comme langue de science, de recherche et d'innovation.

L'invité de l'émission fait remarquer par ailleurs, que le département de l'Enseignement supérieur et de la Recherche scientifique s'attelle à l'intégration d'une troisième vision à l'université. Il s'agit de la vision économique qui vise à ce que l'université contribue efficacement à la création de richesses et d'emplois. Une démarche qui permettra, selon lui, de concrétiser le triangle d'or : «Un enseignement et une formation de qualité, une recherche scientifique utile et appliquée et la création de richesses et d'emplois à travers l'accompagnement des étudiants porteurs de projets innovants et de création de start-up».

Et d'ajouter : «Nous œuvrons pour que l'université d'aujourd'hui soit une université citoyenne qui répond aux préoccupations de son environnement.» Il fait savoir à cet effet, qu'un pôle universitaire a été créé pour s'occuper de la problématique du dessalement de l'eau de mer, lequel a été consolidé par un autre pôle spécialisé dans l'utilisation des eaux usées pour l'irrigation et l'Industrie.

Le directeur de la formation et de l'enseignement supérieur au ministère de l'Enseignement supérieur et de la Recherche scientifique rappelle, par ailleurs, la mission première de l'université qui est une formation et un enseignement de qualité conformes aux normes internationales, notamment après s'être fixé comme objectif de faire de l'année universitaire 2023 l'année de l'intelligence artificielle.

Ry. N.

L'EXPRESSION
Le Quotidien

Une réforme du système LMD en perspective

LE DIRECTEUR général de la fFormation au ministère de l'Enseignement supérieur et de la Recherche scientifique, Djamel Boukezzata, a dévoilé une proposition de réforme globale du système «LMD», qui prévoit de porter de trois à quatre les années de formation en licence. , comme c'était le cas dans le système classique. Intervenant sur les ondes de la Radio nationale, Djamel Boukezzata a déclaré que le système LMD « peut être constamment amélioré » d'autant qu'il a permis une ouverture sur le monde économique et social. « Nous nous efforçons aujourd'hui à faire de l'université une institution citoyenne qui répond aux préoccupations de son environnement » a-t-il affirmé avant de préciser que « cette préoccupation nécessite une vision sur laquelle nous travaillons ». En plus de l'enseignement et de la recherche, les pouvoirs publics s'attèllent à doter l'université d'une troisième dimension. Il s'agit de la dimension économique. À cet égard, il a annoncé la création d'un pôle universitaire chargé de la problématique du dessalement d'eau de mer.

البحث العلمي والتطوير التكنولوجي

الشعب
ech-chaab
يومية إخبارية وطنية تأسست في 11 ديسمبر 1963

دعت إلى استكتاب جماعي حول الظاهرة

«السرقة العلمية» تحت المجهر بجامعة سطيف

«السرقة العلمية في بحوث التّاريخ الوسيط: المفاهيم - التجليات- الحلول».. هو عنوان الاستكتاب الجماعي الذي ينظّمه قسم التاريخ والآثار بجامعة سطيف2، والذي يمكن للباحثين الأكاديميين المشاركة فيه بإرسال ملخصاتهم في أجل أقصاه هذا الجمعة. ويرمي هذا الاستكتاب إلى تعريف الباحثين، خاصة المقبلين منهم على إعداد مذكرات التخرج، بهذه الظاهرة، وتحسيسهم بمخاطرها وعواقبها، مع تقديم توجيهات نفسية وبيداغوجية ومنهجية تساعدهم على تلافي الوقوع فيها.

تدعو فرقة بحث «التاريخ الاجتماعي للمغرب الأوسط في العصر الوسيط ـ الفئات المهمّشة أنموذجا»، التابعة لقسم التاريخ والآثار بجامعة «محمد لمين دباغين» سطيف2، جميع الباحثين والمهتمين إلى المساهمة في استكتاب جماعي بعنوان «السرقة العلمية في بحوث التّاريخ الوسيط: المفاهيم ـ التجليات ـ الحلول».

ويرى كل من د.خالد حمّوم ودرضا بن نية، وهما منسّقا الاستكتاب والمشرفان عليه، بأنه، على الرغم من التطورات المذهلة التي شهدتها المعرفة الإنسانية على الأصعدة الإشكالية، والمنهجية، والتقنية، وإفرازاتها المفصلية على الحياة العامّة، إلا أنّ حقل البحث فيها جاء يعاني وباءً عسّر الوصول إلى لقاح له، على الرغم من المعرفة بأسبابه والعوامل المسهمة في انتشاره، ويصف ذات المصدر ذلك بأنه «هيروس السرقة العلمية الذي تنامى مؤشره، وتنوع أسلوبه وصوره حتى صار ظاهرة متكاملة الأركان واضحة الملامح للميان، يتهدد تفشيه بنيان ما تمّ تشييده من رؤى وأفكار عبر الأزمان».

وكما هو معمول به، حدّدت محاور للاستكتاب منها ما يتعلق بمفاهيم ودلالات النصوص التشريعية المتعلقة بالسرقة العلمية ـ السرقة العلمية بين النظرة الشرعية والضمير الأخلاقي»، كما يعنى محور آخر بمضمرات بروز الظاهرة وعوامل تفشيها بين مشتغلي العصر الوسيط، وأيضا «أشكال السرقة العلمية في أبحاث التاريخ الوسيط وصور عن تمثّلاتها الميدانية».

أسامة إفراح

الحوار
يومية وطنية مستقلة

الجامعة

رئيسة المركز الجامعي لبريكة البروفيسور "شهيرة بولحية" لـ"الحوار":

النهوض بالجامعة مرتبط بتطوير البحث العلمي

حاورها: مبروك. بوداود

شهد المركز الجامعي ببريكة، منذ تولي البروفيسور "بولحية شهيرة" رئاسته، طفرة في تصنيفات معاهد المركز والتخصصات العلمية المختلفة، ليتوج هذا الجهد الكبير الذي بُذل خلال هذه الفترة، بإعادة هيكلة المركز الجامعي، التي جاءت استجابة وتماشيا مع ماهو حاصل من تطور في ظل المشاريع المتعددة التي استفاد منها، على غرار معهد العلوم الجديد، الذي تراهن عليه الجهات المسيرة لتحقيق الريادة وطنيا، الأمر الذي يجعل من المركز الجامعي لبريكة، حسب تصريح رئيسته لـ"الحوار"، "قطبا علميا مميزا يحتل الصدارة في الكثير من المجالات".

وأكدت المسؤولة الأولى بالمركز الجامعي على اعتمادها منهج وسياسة الحوار في التعامل مع التنظيمات الطلابية، قائلة: "هدفي الأساسي خلال المرحلة القادمة هو تطوير البحث العلمي وتنشيط العمل البيداغوجي، لأنه طريق الارتقاء بالجامعة الجزائرية وخدمة المجتمع ودعم عمليات التنمية في مختلف القطاعات بأسلوب علمي يتفق مع دور الجامعة المأمول في خدمة المجتمع".

ما هو تقييمكم للسنة الجامعية 2022. 2023؟

■■كانت السنة الجامعية 2022. 2023 ناجحة على كافة المستويات البيداغوجية والعلمية والإدارية، وعرفت تطورات عميقة بدأت بإعادة تعيين مدراء معاهد ورؤساء أقسام وتوزيع الموظفين بطريقة عادلة على مختلف المصالح، وهي الهيئات العلمية والإدارية التي تشرف على النشاط الأكاديمي على مستوى المركز الجامعي. كما شهد المركز الجامعي استقرارا نتيجة اعتماد نمط الحوار والشراكة مع كل فواعل الأسرة الجامعية من أساتذة وطلبة وعمال، وفي هذا الصدد أشيد بروح المسؤولية التي يتمتع بها أساتذة المركز، الذين يقومون بمجهودات جسيمة خدمة للمركز الجامعي، والأمر نفسه ينطبق على كل مستخدمي المركز من عمال وموظفين.

> أبرمنا اتفاقية مهمة جدا مع المعهد الوطني للملكية الصناعية، بهدف تبادل الخبرات والتبادل العلمي، وتسهيل عملية إكمال البحوث العلمية للأساتذة وتربصات الطلبة

ماهي شروط ترقية الجامعة الجزائرية من وجهة نظر البروفيسورة بولحية شهيرة؟

■■تطوير البحث العلمي هو المقوم الأساسي للارتقاء بالجامعة الجزائرية إلى مصاف الجامعات العالمية، وهو الأمر الذي يتحقق بإنشاء مخابر وفرق البحث العلمية التي تستطيع تشخيص المشاكل والنقائص وتقديم الحلول في مختلف المجالات. كما أن تطور الجامعة مرتبط -في تقديري- باقترابها من الانشغالات المحلية، وذلك في إطار مقاربة تضع الجامعة الجزائرية في مكانة محترمة ضمن المؤسسات الأخرى، حتى تكون كأساس ومرجعية للبحث عن الحلول والتكفل بالانشغالات، وإننا في المركز الجامعي بريكة نسير في هذا الاتجاه عبر تشجيع الأساتذة الباحثين على إنشاء المخابر من جهة وفتح المركز على المحيط المحلي من جهة أخرى، والحمد لله بدأنا نلمس نتائج طيبة خلال هذه السنة. ومن مقومات الارتقاء بالجامعة الجزائرية أيضا تطوير الجانب البيداغوجي على مستوى كل الأطوار، لاسيما ما تعلق بـ "التدريس باللغة الإنجليزية"، التي تعطي لها الوزارة اهتماما بالغا، وهو ما من شأنه التأسيس لمجتمع فعال وإيجابي في خدمة الوطن.

ماهي الإجراءات التي قمتم بها لربط المركز الجامعي بريكة بالمحيط الاقتصادي والاجتماعي؟

■■سؤال مهم، فمنذ تعييني على رأس هذا المركز الجامعي جعلت هذا الموضوع أهم اهتماماتي، حيث أبرمنا العديد من الاتفاقيات مع المؤسسات الاقتصادية والإدارية والاجتماعية على المستوى الوطني، أهمها إبرام اتفاقية إطار مع شركة "جيكا" مصنع الإسمنت عين التوتة، كما أبرمنا اتفاقية مهمة جدا مع المعهد الوطني للملكية الصناعية، بهدف تبادل الخبرات والتبادل العلمي، وتسهيل عملية إكمال البحوث العلمية للأساتذة وتربصات الطلبة.

هل هناك معايير معتمدة لتحقيق أهداف في مجال التعليم العالي والبحث العلمي وخدمة المجتمع؟

■■بالتأكيد المركز الجامعي يضع على رأس أولوياته تقديم تعليم عالي الجودة، من شأنه أن يهيئ خريجين أكفاء ملمين بعلوم تخصصاتهم ومتمكنين من مهارات أساسية، كاللغات وتكنولوجيا المعلومات وأساليب البحث العلمي، بالإضافة إلى مهارات الاتصال الفعال والتفكير الناقد، وهي مهارات تهيئهم للمنافسة بقوة في سوق العمل أو في مجال الدراسات العليا. وفي هذا المضمار، تقوم البرامج الأكاديمية المختلفة بمراجعة مساقاتها ومخرجات التعلم فيها ومقارنتها بمعايير عالمية وخلق بيئة تعليمية محفزة للإبداع داخل المركز وخارجه، من خلال تطبيق أساليب التعليم النشط وتفعيل استخدام التكنولوجيا في عمليتي التعليم والتعلم المستمر.

> سينتم خلال الخمس سنوات المقبلة، استحداث برامج وتخصصات أكاديمية جديدة، وعليه هناك خطة واضحة المعالم ستعلن وزارة التعليم العالي والبحث العلمي عن تفاصيلها، ونحن بدورنا سنبدأ في توفير فريق عمل دائم، تفاصيلها وزارة التعليم العالي والبحث العلمي بهذا الخصوص، ونحن بدورنا سنبدأ في توفير فريق عمل دائم من أعضاء هيئة التدريس الذين لهم علاقة مباشرة بخدمة المجتمع، للنظر في التخصصات الجديدة التي يحتاجها المجتمع الجزائري بالفعل.

هل ستطلقون تخصصات جديدة بناء على متطلبات سوق العمل؟

■■الجامعة مؤسسة تعليمية وطنية تزود الدولة بكل التخصصات المطلوبة في سوق العمل وفق ما نصت عليه رؤية الجزائر الجديدة 2030، للسيد الرئيس تبون عبد المجيد، وألفت إلى أن الجامعة تمر حاليا بمرحلة مراجعة للبرامج المطروحة، وعليه سيتم خلال الخمس سنوات المقبلة، استحداث برامج وتخصصات أكاديمية، وعليه هناك خطة واضحة المعالم ستعلن عن تفاصيلها وزارة التعليم العالي والبحث العلمي بهذا الخصوص، ونحن بدورنا سنبدأ في توفير فريق عمل دائم من أعضاء هيئة التدريس الذين لهم علاقة مباشرة بخدمة المجتمع، للنظر في التخصصات الجديدة التي يحتاجها المجتمع الجزائري بالفعل.

كلمة أخيرة؟

■■أدعو الجميع إلى العمل المشترك بين الأقسام والمعاهد توحيدا لصفوف البحث العلمي، وأقول إن جهود الجميع هي لرفع راية العلم والسمو بالمركز الجامعي بريكة إلى أعلى المراتب، كما أتمنى لأبنائي الطلبة مشوارا دراسيا ناجحا، وآمل منهم أن يستفيدوا من الإصلاحات والإمكانات التي وفرتها الدولة للنهوض بقطاع التعليم العالي، لأننا نعيش نهضة علمية علينا استغلالها أحسن استغلال، فالمركز الجامعي بأيدٍ أمينة.

اتفاقيات الشراكة

النصر
ANNASR
يومية كل القراء

وزارة التعليم العالي والمجلس الوطني لحقوق الإنسان

وضع برامج تكوينية وتعليمية وبحثية مشتركة

تم أمس الاثنين التوقيع على اتفاقية بين وزارة التعليم العالي والبحث العلمي والمجلس الوطني لحقوق الإنسان بهدف وضع برامج تكوينية وتعليمية وبحثية مشتركة في مجال حقوق الإنسان.

وتم التوقيع على هذه الاتفاقية من طرف وزير التعليم العالي والبحث العلمي، كمال بداري، ورئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان، عبد المجيد زعلاني، بمقر وزارة التعليم العالي والبحث العلمي.

وبالمناسبة، أوضح بداري أن هذه الاتفاقية تندرج في إطار «انفتاح الجامعة على محيطها الاجتماعي» وتهدف إلى إدراج «عروض تكوينية مع تعزيز تدريس مادة حقوق الإنسان ضمن فروع التكوين، فضلا عن تخصيص أبحاث مشتركة بين الوزارة والمجلس في هذا المجال».

وأضاف بأن هذه الاتفاقية «ستسمح بتكوين إطارات متخصصة في مجال حقوق الإنسان وكذا إنشاء بنك معلومات وطني يرصد التطور التاريخي لهذا المجال الحساس عبر مختلف الأزمنة بما يساهم في مساعدة الطلبة والباحثين على إعداد أبحاث عميقة ضمن هذا الميدان المعرفي».

بدوره، أكد زعلاني أن هذه الاتفاقية «ستعزز التعاون بين الطرفين، خاصة في مجال التعليم والبحث العلمي، من خلال تكييف وتحيين مضامين التكوينات في مجال حقوق الإنسان مع المستجدات العالمية بغية تكوين إطارات متخصصة في هذا المجال الهام».

كما أشار ذات المسؤول إلى «إمكانية تنظيم مسابقة وطنية حول موضوع حقوق الإنسان بهدف تشجيع الطلبة والأساتذة على الاهتمام أكثر بهذا المجال والمساهمة في نشر وتعزيز ثقافة حقوق الإنسان وترقيتها في المجتمع».

وأج

الشروق اليومي
إخبارية وطنية
رأينا صواب يحتمل الخطأ ورأيكم خطأ يحتمل الصواب

عروض تكوينية في حقوق الإنسان بالجامعات

وقعت وزارة التعليم العالي والبحث العلمي اتفاقية مع المجلس الوطني لحقوق الإنسان بهدف وضع برامج تكوينية وتعليمية وبحثية مشتركة في مجال حقوق الإنسان.

وتم التوقيع على هذه الاتفاقية، الاثنين بالعاصمة، من طرف الوزير كمال بداري، ورئيس المجلس عبد المجيد زعلاني، بمقر وزارة التعليم العالي والبحث العلمي.

وبالمناسبة، أوضح بداري أن هذه الاتفاقية تندرج في إطار "انفتاح الجامعة على محيطها الاجتماعي" وتهدف إلى إدراج "عروض تكوينية مع تعزيز تدريس مبادة حقوق الإنسان ضمن فروع التكوين فضلا عن تخصيص أبحاث مشتركة بين الوزارة والمجلس في هذا المجال".

وأضاف بأن هذه الاتفاقية "ستسمح بتكوين إطارات متخصصة في مجال حقوق الإنسان وكذا إنشاء بنك معلومات وطني يرصد التطور التاريخي لهذا المجال الحساس عبر مختلف الأزمنة بما يساهم في مساعدة الطلبة والباحثين على إعداد أبحاث عميقة ضمن هذا الميدان المعرفي".

بدوره، أكد زعلاني أن هذه الاتفاقية "ستعزز التعاون بين الطرفين، خاصة في مجال التعليم والبحث العلمي، من خلال تكييف وتحيين مضامين التكوينات في مجال حقوق الإنسان مع المستجدات العالمية بغية تكوين إطارات متخصصة في هذا المجال الهام".

كما أشار ذات المسؤول إلى "إمكانية تنظيم مسابقة وطنية حول موضوع حقوق الإنسان بهدف تشجيع الطلبة والأساتذة على الاهتمام أكثر بهذا المجال والمساهمة في نشر وتعزيز ثقافة حقوق الإنسان وترقيتها في المجتمع".

■ خ.م

el massa
المساء
يومية إخبارية وطنية

اتفاقية بين وزارة التعليم العالي ومجلس حقوق الإنسان

تعزيز تدريس مادة حقوق الإنسان في الجامعات

تم، أمس، التوقيع على اتفاقية بين وزارة التعليم العالي والبحث العلمي والمجلس الوطني لحقوق الإنسان بهدف وضع برامج تكوينية وتعليمية وبحثية مشتركة في مجال حقوق الإنسان. ووقّع على هذه الاتفاقية وزير التعليم العالي والبحث العلمي، كمال بداري، ورئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان، عبد المجيد زعلاني، بمقر وزارة التعليم العالي والبحث العلمي. وبالمناسبة، أوضح بداري أن الاتفاقية تندرج في إطار "انفتاح الجامعة على محيطها الاجتماعي" وتهدف إلى إدراج "عروض تكوينية مع تعزيز تدريس مادة حقوق الإنسان ضمن فروع التكوين، فضلا عن تخصيص أبحاث مشتركة بين الوزارة والمجلس في هذا المجال". وأضاف بأن هذه الاتفاقية "ستسمح بتكوين إطارات متخصصة في مجال حقوق الإنسان وكذا إنشاء بنك معلومات وطني يرصد التطور التاريخي لهذا المجال الحساس عبر مختلف الأزمنة بما يساهم في مساعدة الطلبة والباحثين على إعداد أبحاث عميقة ضمن هذا الميدان المعرفي".

بدوره، أكد السيد زعلاني أن الاتفاقية "ستعزز التعاون بين الطرفين، خاصة في مجال التعليم والبحث العلمي، من خلال تكييف وتحيين مضامين التكوينات في مجال حقوق الإنسان مع المستجدات العالمية بغية تكوين إطارات متخصصة في هذا المجال الهام".

كما أشار ذات المسؤول إلى "إمكانية تنظيم مسابقة وطنية حول موضوع حقوق الإنسان بهدف تشجيع الطلبة والأساتذة على الاهتمام أكثر بهذا المجال والمساهمة في نشر وتعزيز ثقافة حقوق الإنسان وترقيتها في المجتمع".

كمال. ب

EL MOUDJAHID

CONVENTION ENTRE LE MINISTÈRE DE L'ENSEIGNEMENT SUPÉRIEUR ET LE CNDH

RENFORCER L'ASPECT DES DROITS DE L'HOMME DANS LA FORMATION UNIVERSITAIRE

Une convention a été signée, hier, entre le ministère de l'Enseignement supérieur et de la Recherche scientifique et le Conseil national des droits de l'homme (CNDH), visant la mise en place de programmes de formations et de recherches conjoints dans le domaine des droits de l'homme. La convention a été signée par le ministre de l'Enseignement supérieur et de la Recherche scientifique, Kamel Baddari, et le président du CNDH, Abdelmadjid Zaâlani, au siège du ministère. S'exprimant à cette occasion, M. Baddari a fait savoir que le document signé qui s'inscrit dans le cadre de «l'ouverture de l'université sur son environnement social», visait à introduire «des offres de formation en renforçant l'enseignement des droits de l'homme dans les branches de la formation, outre la consécration de recherches conjointes entre le ministère et le CNDH dans ce domaine». Selon le ministre, cette convention «permettra de former des cadres spécialisés dans le domaine des droits de l'homme et créer une banque nationale d'informations permettant de suivre le développement historique de ce domaine sensible, à travers les époques, de manière à aider les étudiants et les chercheurs à préparer des recherches approfondies dans ce domaine». Pour sa part, M. Zaâlani a affirmé que cette convention permettra «de renforcer la coopération entre les deux parties, notamment dans le domaine de l'enseignement supérieur et de la recherche scientifique, à travers l'intensification et l'adaptation des programmes de formation en matière de droits de l'homme, conformément aux derniers développements mondiaux en vue de la formation de cadres spécialisés dans ce domaine important». Il a relevé, en outre, «la possibilité d'organiser un concours national sur le thème des droits de l'homme afin d'encourager les étudiants et les enseignants à s'y intéresser davantage et contribuer à la diffusion et le renforcement de la culture des droits de l'homme, ainsi que sa promotion dans la société».

النشاطات والندوات العلمية

el massa
المساء
يومية إخبارية وطنية

إطلاق مشروع "سينما الجامعة"

تطلق وزارة التعليم العالي والبحث العلمي بالتنسيق مع وزارة الثقافة والفنون، اليوم، من جامعة "امحمد بوقرة" ببومرداس مشروع "سينما الجامعة"، قصد تحسين الحياة الطلابية وترقية مختلف النشاطات في الوسط الجامعي والانفتاح أكثر على محيطها الثقافي والفني. وبمناسبة هذه التظاهرة الثقافية، التي ستعمم على باقي الجامعات مستقبلا، يعرض فيلمان من إنتاج وطني في القاعات المعدة لهذا الغرض بحضور أساتذة وطلبة ومختصين التابعين لمؤسسات التعليم العالي والمركز الوطني للسينما والسمعي البصري.

صوت الأحرار
AL-AHRAR

بهدف تحسين الحياة الطلابية وترقية مختلف النشاطات في الوسط الجامعي

وزارة التعليم العالي تطلق اليوم مشروع «سينما الجامعة»

ستطلق وزارة التعليم العالي والبحث العلمي بالتنسيق مع وزارة الثقافة والفنون، مشروع «سينما الجامعة»، بهدف تحسين الحياة الطلابية وترقية مختلف النشاطات في الوسط الجامعي، حسب ما أفاد به، أول أمس، بيان لوزارة التعليم العالي والبحث العلمي.

وأوضح ذات المصدر أن «إطلاق فعاليات هذا المشروع والقوافل السينمائية, سيتم من جامعة امحمد بوقرة بومرداس، اليوم الثلاثاء، ليتم تعميم فعاليته على مستوى عددا من المؤسسات الجامعية والخدماتية في كل من ولايات بومرداس، البويرة، البليدة، تيبازة، تيزي وزو، المسيلة، وسطيف».

وبمناسبة هذه التظاهرة الثقافية التي تندرج في إطار «تحسين الحياة الجامعية وترقية مختلف النشاطات في الوسط الجامعي وكذا تشجيع الجامعة على الانفتاح أكثر على محيطها الثقافي والفني»، سيتم عرض فيلمين من إنتاج وطني في القاعات المعدة لهذا الغرض وذلك بحضور ومشاركة الأساتذة والطلبة والمختصين التابعين لمؤسسات التعليم العالي والمركز الوطني للسينما والسمعي البصري باعتباره الشريك الأساسي في هذه التظاهرة الفنية والثقافية.

ولإنجاح هذه المبادرة الفنية- يضيف البيان- دعت وزارة التعليم العالي والبحث العلمي أعضاء الأسرة الجامعية إلى ضرورة توفير كل الإمكانيات البشرية والمادية بالت

ق. و

الفجر

لتحسين الحياة الطلابية وترقية مختلف النشاطات في الوسط الجامعي

إطلاق مشروع "سينما الجامعة" اليوم

■ تطلق وزارة التعليم العالي والبحث العلمي بالتنسيق مع وزارة الثقافة والفنون، مشروع "سينما الجامعة"، بهدف تحسين الحياة الطلابية وترقية مختلف النشاطات في الوسط الجامعي، حسب ما أفاد به، بيان لوزارة التعليم العالي والبحث العلمي.

وأوضح ذات المصدر أن "إطلاق فعاليات هذا المشروع والقوافل السينمائية، سيتم من جامعة أمحمد بوقرة بومرداس، اليوم الثلاثاء، ليتم تعميم فعاليته على مستوى عددا من المؤسسات الجامعية والخدماتية في كل من ولايات بومرداس، البويرة، البليدة، تيبازة، تيزي وزو، المسيلة، وسطيف".

وبمناسبة هذه التظاهرة الثقافية التي تندرج في إطار "تحسين الحياة الجامعية وترقية مختلف النشاطات في الوسط الجامعي وكذا تشجيع الجامعة على الانفتاح أكثر على محيطها الثقافي والفني"، سيتم عرض فيلمين من إنتاج وطني في القاعات المعدة لهذا الغرض وذلك بحضور ومشاركة الأساتذة والطلبة والمختصين التابعين لمؤسسات التعليم العالي والمركز الوطني للسينما والسمعي البصري باعتباره الشريك الأساسي في هذه التظاهرة الفنية والثقافية.

ولإنجاح هذه المبادرة الفنية --يضيف البيان-- دعت وزارة التعليم العالي والبحث العلمي أعضاء الأسرة الجامعية إلى ضرورة توفير كل الإمكانيات البشرية والمادية. ■ ح.ن

الفجر

الجامعة تطبق مسابقة وطنية للرسم الكاريكاتيري

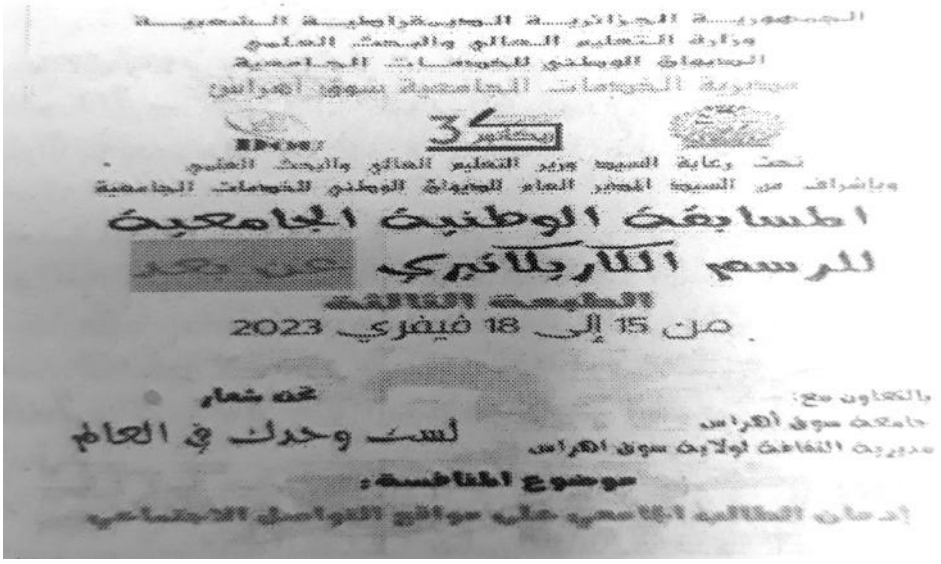

■ أعلنت وزارة التعليم العالي والبحث العلمي عن تنظيم الطبعة الثالثة للمسابقة الوطنية للرسم الكاريكاتيري عب بعد. وتشير تعليمة وجهتها وزارة التعليم العالي امس الى رؤساء مؤسسات التعليم العالي الى انه تعتزم تنظيم الطبعة الثالثة للمسابقة الوطنية الجامعية للرسم الكاريكاتيري الهادف عن بعد في الفترة الممتدة من 15 الى 18 فيفري 2023 تحت شعار "لست وحدك في هذا العالم". كما تم اختيار موضوع المنافسة هذه السنة "ادمان الطالب الجامعي على مواقع التواصل الاجتماعي"، داعية الى اعلام واسع للطلبة للمشاركة في هذا النشاط الهام.

El Watan

ENSEIGNEMENT SUPÉRIEUR

Lancement aujourd'hui du projet «Cinéma de l'université»

Le projet «Cinéma de l'université», une initiative visant à améliorer la vie estudiantine et la promotion des différentes activités en milieu universitaire, sera lancé aujourd'hui par le ministère de l'Enseignement supérieur et de la Recherche scientifique en collaboration avec le ministère de la Culture et des Arts, indique dimanche un communiqué du ministère. «Le lancement de ce projet et des caravanes cinématographiques aura lieu aujourd'hui depuis l'université M'hamed Bouguerra à Boumerdès, l'initiative devant être généralisée à nombre d'établissements universitaires et des œuvres universitaires dans les wilayas de Boumerdès, Bouira, Blida, Tipasa, Tizi Ouzou, M'sila et Sétif», précise la même source. A l'occasion de cette manifestation culturelle s'inscrivant dans le cadre de l'amélioration «de la vie estudiantine et la promotion des différentes activités en milieu universitaire, outre l'encouragement de l'université à l'ouverture culturelle et artistique, deux films localement produits seront projetés en présence et avec la participation des enseignants, des étudiants et des spécialistes relevant des établissements de l'Enseignement supérieur en plus du Centre national de la cinématographie et de l'audiovisuel (CNCA), étant le partenaire principal dans cette manifestation artistique et culturelle». Le ministère de l'Enseignement supérieur et de la Recherche scientifique a appelé les membres de la famille universitaire à mobiliser tous les moyens humains et matériels pour garantir le succès de cette initiative artistique.

Le Soir D'ALGERIE
www.lesoirdalgerie.com
Quotidien indépendant

ENSEIGNEMENT SUPÉRIEUR

Lancement aujourd'hui du projet «Cinéma de l'université» en Algérie

Le projet «Cinéma de l'université», une initiative visant à améliorer la vie estudiantine et la promotion des différentes activités en milieu universitaire, sera lancé aujourd'hui mardi par le ministère de l'Enseignement supérieur et de la Recherche scientifique, en collaboration avec le ministère de la Culture et des Arts, indique dimanche un communiqué du ministère.

«Le lancement de ce projet et des caravanes cinématographiques aura lieu mardi prochain depuis l'université M'hamed-Bouguerra à Boumerdès, l'initiative devant être généralisée à nombre d'établissements universitaires et des œuvres universitaires dans les wilayas de Boumerdès, Bouira, Blida, Tipasa, Tizi-Ouzou, M'sila et Sétif», précise la même source.

A l'occasion de cette manifestation culturelle s'inscrivant dans le cadre de l'amélioration «de la vie estudiantine et la promotion des différentes activités en milieu universitaire, outre l'encouragement de l'université à l'ouverture culturelle et artistique, deux films localement produits seront projetés en présence, et avec la participation des enseignants, des étudiants et des spécialistes relevant des établissements de l'enseignement supérieur en plus du Centre national de la cinématographie et de l'audiovisuel (CNCA), étant le partenaire principal dans cette manifestation artistique et culturelle».

Le ministère de l'Enseignement supérieur et de la Recherche scientifique a appelé les membres de la famille universitaire à mobiliser tous les moyens humains et matériels pour garantir le succès de cette initiative artistique.

L'EXPRESSION
Le Quotidien

L'Enseignement supérieur lance son cinéma

LE PROJET «Cinéma de l'université», une initiative visant à améliorer la vie estudiantine et la promotion des différentes activités en milieu universitaire, sera lancé aujourd'hui par le ministère de l'Enseignement supérieur et de la Recherche scientifique en collaboration avec le ministère de la Culture et des Arts, indique dimanche un communiqué du ministère. Le lancement de ce projet et des caravanes cinématographiques aura lieu depuis l'université M'hamed-Bouguerra à Boumerdès. Une initiative devant être généralisée à nombre d'établissements universitaires et des œuvres universitaires dans les wilayas de Boumerdès, Bouira, Blida, Tipasa, Tizi Ouzou, Msila et Sétif. À l'occasion de cette manifestation culturelle, outre l'encouragement de l'université à l'ouverture culturelle et artistique, deux films localement produits seront projetés en présence et avec la participation des enseignants, des étudiants et des spécialistes relevant des établissements de l'Enseignement supérieur en plus du Centre national de la cinématographie et de l'audiovisuel (Cnca), étant le partenaire principal dans cette manifestation artistique et culturelle.

L'EXPRESSION
Le Quotidien

CINÉMA DE L'UNIVERSITÉ

UN PROJET «INNOVANT»

Le projet «Cinéma de l'université», une initiative visant à améliorer la vie estudiantine et la promotion des différentes activités en milieu universitaire, sera lancé mardi prochain par le ministère de l'Enseignement supérieur et de la Recherche scientifique en collaboration avec le ministère de la Culture et des Arts, indique dimanche un communiqué du ministère. «Le lancement de ce projet et des caravanes cinématographiques aura lieu mardi prochain depuis l'université M'hamed-Bouguerra à Boumerdès, l'initiative devant être généralisée à nombre d'établissements universitaires et des œuvres universitaires dans les wilayas de Boumerdès, Bouira, Blida, Tipasa, Tizi Ouzou, Msila et Sétif», précise la même source.

À l'occasion de cette manifestation culturelle s'inscrivant dans le cadre de l'amélioration «de la vie estudiantine et la promotion des différentes activités en milieu universitaire, outre l'encouragement de l'université à l'ouverture culturelle et artistique, deux films localement produits seront projetés en présence et avec la participation des enseignants, des étudiants et des spécialistes relevant des établissements de l'Enseignement supérieur en plus du Centre national de la cinématographie et de l'audiovisuel (Cnca), étant le partenaire principal dans cette manifestation artistique et culturelle». Le ministère de l'Enseignement supérieur et de la Recherche scientifique a appelé les membres de la famille universitaire à mobiliser tous les moyens humains et matériels pour garantir le succès de cette initiative artistique.

L'EXPRESSION
Le Quotidien

PRIX DU ROMAN DE L'UNIVERSITÉ DE CONSTANTINE

La culture des prix littéraires commence à s'enraciner dans notre pays au grand bonheur des écrivains et des éditeurs, mais aussi des lecteurs.

4 ÉCRIVAINS FINALISTES RETENUS

Les membres du jury du Prix littéraire du Meilleur Roman de l'université des Frères-Mentouri de Constantine viennent de rendre publique la liste de la deuxième et dernière sélection des écrivains parmi lesquels sera choisi le lauréat de cette année. Pour la langue française, le jury de l'université des Frères-Mentouri de Constantine a opté pour Jugurtha Abbou pour son roman « Les maux conjugués» (Éditions El Amel), « Une saga algéroise » de Mohamed Iftissen (Éditions Frantz-Fanon), « Les vies multiples d'Adam » de Lamine Benallou (Éditions Frantz-Fanon) et « Kella » de Ayer Mimoun (Éditions Casbah). S'agissant des romans en langue arabe, deux livres ont été choisis et parmi lesquels émergera le lauréat de cette nouvelle édition. Il s'agit de « Attarhan » de Abdelkrim Karoum ainsi que de « Noubat el gharbia » de Mohamed El Amine Ben Rabie.

Cette seconde sélection intervient quelques semaines après celle comportant une liste plus longue d'écrivains dont les noms ont préalablement émergé à partir de l'intégralité des auteurs ayant postulé pour l'obtention de ce Prix littéraire ayant eu un remarquable retentissement lors de l'organisation de la première édition. Lors de la première édition du Prix littéraire du Meilleur Roman organisé par l'université des Frères-Mentouri de Constantine, en janvier 2022, la lauréate a été l'auteure Malika Chitour Daoudi pour son roman intitulé « Le Kafrado » (Éditions Casbah). La cérémonie de remise de ce Prix a eu lieu le 11 janvier 2021 en présence de la célèbre écrivaine Maïssa Bey, en tant que présidente d'honneur du Prix.

La culture des prix littéraires commence à s'enraciner dans notre pays au grand bonheur des écrivains et des éditeurs mais aussi des lecteurs. Après le prix « Mohammed Dib », lancé au début des années 2000 et organisé par l'association « La grande maison » de Tlemncen, de nombreux autres prix ont vu le jour dont le plus prestigieux est indéniablement celui portant le nom d'Assia Djebar, qui récompense chaque année trois écrivains dans les langues amazighe, arabe et française. C'est le cas d'ailleurs du prix « Mohammed Dib » aussi. D'autres prix littéraires ont été initiés dont certains ont réussi à tenir alors que d'autres trébuchent à l'instar du Prix littéraire du Roman féminin Yamina Mekachra, qui récompense exclusivement des femmes écrivaines, également dans les trois langues. Il y a en outre le Prix littéraire « L'escale d'Alger » qui avance en dents de scie. Un autre Prix, celui des Libraires algériens, a malheureusement, fait long feu et n'a pas pu s'inscrire dans la durée après avoir été décerné, notamment à Yasmina Khadra et Hamid Grine. En langue amazighe, de nombreux prix ont été lancés. Le plus important est le Prix du président de la République, décerné le 12 janvier à l'occasion de la célébration du jour de l'An amazigh. Il y a également le Prix littéraire portant le nom d'un illustre chercheur et écrivain spécialisé dans la culture amazighe, Mohand-Akli Haddaddou qui nous a quittés le 18 novembre 2018. On regrette la disparition de l'un des tout premiers Prix littéraires algériens, lancé par la Bibliothèque nationale d'Alger à l'époque où elle était dirigée par l'écrivain Amin Zaoui. Il s'agit du prix «Apulée.

A.M.

انلحدمات الجامعية

الخبر
EL KHABAR
الصدق والمصداقية

الإدارة تتدخل وتبرّر

طلبة يستعملون الحطب للتدفئة والشموع بالإقامة الجامعية الصومعة 01

● شهدت الإقامة الجامعية الصومعة 01، بالبليدة، حالة استفار واحتجاج بين الطلبة، لانقطاع في التيار الكهربائي، والتدفئة ومياه الشرب، نهاية الأسبوع، الأمر الذي جعل بعضا منهم يلجأون إلى الاستعانة بوسائل تقليدية لتدفئة أجسامهم، فيما وجّهوا انتقادات لمديريهم بالإهمال وعدم تحمل مسؤولياتهم.

وأوضح في هذا الشأن سمير جرمان عن الاتحاد الوطني للطلبة الجزائريين "لونيا"، لـ "الخبر"، أن موجة من الغضب عاشها طلبة بالحي الجامعي الجديد، نتيجة الظلام الذي عمّ بالحي لما يقارب الـ 24 ساعة كاملة، بسبب انقطاع في التيار الكهربائي، وهو ما عطّل أجهزة التدفئة وحرمهم من مياه الشرب أيضا، وأجبر بعضا من الطلبة على الاستعانة بالحطب وإشعال النار بمحيط غرفهم لأجل التدفئة، والشموع لإنارة المكان.

وأضاف المتحدث بأن المشكل أغضبهم كثيرا، خاصة وأن الحي الجامعي يعتبر بيتهم الثاني، ولا ملجأ لهم، خصوصا وأن الحادث وقع نهاية الأسبوع، وتزامن مع الاحتفال برأس السنة الأمازيغية، التي كان يفترض أن تكون الأجواء فيها احتفالية وليست كارثية. كما نوّه إلى أن الإقامة كان يتوجب تأجيل تسليمها في هذا الوقت، لعدم جاهزيتها بشكل مكتمل، بدليل تسجيل نقائص أخرى حتى في رزنامة الإطعام. من جهته أكدّ مدير الخدمات الجامعية البليدة 01 جمال عقاب، لـ "الخبر"، بأن مشكل الانقطاع، الذي أخطروا فيه الطلبة بأمر وقوعه، تمت معالجته في أوانه، وليس كما تم الترويج له وتضخيمه من بعض ممثلي الطلبة، مضيفا أن الإقامة الجامعية رقم 01، تقع داخل جامعة سعد دحلب، وهي تتأثر بأي مشكل يقع بالحرم الجامعي، وأنهم باشروا مشروعا لاستقلالية الحي الجامعي في مثل هذه الأمور.

ب. رحيم

متفرقات

Le Quotidien D'ORAN
Edition Nationale d'Information

Cultiver l'excellence à l'université de Tlemcen en promouvant l'éthique et la déontologie

Par Mustapha Benmouna *

Suite et fin

La priorité est donnée à la gestion quotidienne des affaires et au maintien de la stabilité avec le nombre croissant d'étudiants et les situations exceptionnelles telles que la crise sanitaire provoquée par la pandémie Covid-19. Dans ces conditions, la problématique s'exacerbe et peut entraîner des dommages importants. Il est donc urgent de clarifier notre stratégie en la matière. Nous pouvons procéder par étapes et fixer des objectifs à long terme pour atteindre le point de tolérance zéro en matière de conduite éthique exemplaire. La première étape devrait souligner le rôle de la communication et la sensibilisation de la communauté universitaire sur la nécessité d'accorder à l'éthique une place privilégiée, développer les sentiments de responsabilité, de solidarité et d'appartenance à une même institution. Un mécanisme doit être conçu pour permettre à ceux qui commettent des erreurs, souvent par ignorance, de se remettre en cause, leur laisser la possibilité de corriger leurs fautes et revenir sur le droit chemin avant de passer aux mesures disciplinaires. Il est nécessaire de rappeler fermement à ceux qui persévèrent intentionnellement les conséquences de leurs actes répréhensibles et les sanctions imminentes si aucun progrès n'est constaté.

Il est recommandé de concevoir une stratégie après une campagne de sensibilisation qui couvre l'ensemble de la communauté: étudiants, enseignants et personnel administratif des huit facultés. Le CEDUT doit jouer le rôle majeur dans cette campagne avec un site web contenant toutes les informations utiles. La charte de l'éthique et de la déontologie, les textes officiels liés à cette problématique, le compte rendu des réunions font partie de cette campagne. Tout membre de l'institution doit pouvoir contacter le comité pour des questions spécifiques ou des renseignements sur des sujets liés à l'éthique.

Cette stratégie peut commencer par le pardon et se terminer par la tolérance zéro à l'horizon 2030. Il est suggéré de commencer par une campagne massive pour faire prendre conscience, à l'ensemble de la communauté universitaire, de l'importance des valeurs de l'éthique et de la déontologie en milieu académique. L'objectif principal qui doit être partagé par tous, est de favoriser l'excellence au sein de l'université. Par conséquent, une pleine adhésion doit être atteinte sur l'idée que ceux qui s'écartent intentionnellement de ces voies doivent faire face à de sévères sanctions. Une fois le stade de pleine conscience atteint, alors la tolérance zéro peut être fixée comme règle qui s'applique à tous sans discrimination en raison de la position, de la nature de l'activité ou autre.

Les problèmes rencontrés à l'université de Tlemcen peuvent être regroupés en trois catégories : violence, tricherie et mauvaise conduite. Malheureusement, il n'y a pas d'études sérieuses ou de statistiques fiables réalisées jusqu'à présent, mais des remarques générales peuvent être faites sur la base d'expériences vécues au cours des trois dernières décennies. Parmi les étudiants, les problèmes éthiques couvrent des exemples de violence, de tricherie, de plagiat, en plus de quelques comportements répréhensibles. Dans le corps enseignant, on rencontre peut-être plus souvent des questions liées au favoritisme, alors que d'autres problèmes sont enregistrés occasionnellement. Pour le personnel administratif, on peut citer la mauvaise gestion ou la planification inefficace des activités pédagogiques. Des problèmes potentiels existent comme le manque de motivation, l'affaiblissement des forces de la vertu, le manque de sens des responsabilités et de solidarité. Des remèdes adéquats doivent être trouvés non seulement pour les étudiants, mais aussi pour les personnels enseignant et administratif.

On distingue deux types d'actes de violence : oraux comme les insultes, physiques comme les coups de différentes natures. Puisqu'il n'y a pas de registres statistiques, on ne peut pas vraiment juger quelle partie de la communauté est plus concernée par tel ou tel aspect. Cependant, au regard du nombre écrasant d'étudiants, de leur âge moyen plus bas, on peut conclure que cette catégorie souffre davantage du problème de la violence à l'université que le personnel enseignant et administratif. Par ailleurs, il serait utile de lancer un débat sur l'usage, parfois l'abus du droit de grève. Une question à débattre porterait sur la légitimité des contraintes exercées parfois sur ceux qui hésitent à rejoindre le mouvement de grève et le recours à des moyens violents comme l'interdiction de l'accès au campus. La grève est un droit constitutionnel mais il y a des règles légales qui doivent être respectées et, en particulier, l'interdiction de tout acte de violence et le respect du choix d'autrui. Les aspects dominants de la mauvaise conduite à l'université consistent en la tricherie aux examens, le plagiat dans les thèses et les publications, etc. Les moyens de contourner ces fautes sont connus de tous et, au bout du compte, c'est l'intention de la personne, sa vertu éthique et sa conscience qui comptent le plus. Dans un monde complexe avec une interprétation parfois ambiguë des théories éthiques et la recherche continue de la vérité, il convient d'aborder la problématique éthique dans le monde universitaire d'un point de vue simplifié et d'une approche progressive comme suggéré dans cette contribution.

NOUVEAUX DÉFIS : L'ÉTHIQUE EN INTELLIGENCE ARTIFICIELLE ET L'ÉTHIQUE ANIMALE

La problématique de l'éthique à l'université ne se pose pas uniquement en termes de respect des valeurs morales mais aussi comme thème de formation et de recherche. Les aspects déjà cités comme la violence, le plagiat, la tricherie sont communs aux huit facultés et peuvent être traités de la même façon, avec néanmoins des spécificités selon la discipline dont il faut tenir compte. Certes, le thème 'éthique et déontologie' existe dans le cursus des étudiants mais son importance est modulée suivant la faculté en question. La faculté des sciences humaines avec celle de droit et sciences politiques ont, peut-être, le plus d'activités pédagogiques et de recherche dans ce domaine mais elles n'ont pas l'exclusivité. En médecine, en sciences économiques, en sciences de la vie, on accorde de l'importance à l'éthique pour préparer les étudiants à faire face aux problèmes relevant de l'éthique dans leur vie professionnelle. Les autres facultés comme celles des sciences, de la technologie, des lettres, langues étrangères et sciences islamiques sont également concernées par cette question. A la faculté des sciences, par exemple, le module 'éthique et déontologie' existe en 3ème année de licence au sein d'une unité transversale mais avec un faible nombre de crédits. Ceci est, de toute évidence, insuffisant face à l'émergence de nouveaux défis liés aux grandes avancées technologiques, notamment en intelligence artificielle. Une dimension encore plus grande est attribuée aux questions d'éthique impulsée par le top des institutions universitaires dans le monde comme Harvard, MIT ou Cambridge. La problématique de l'éthique en intelligence artificielle se présente sous deux formes différentes. La première concerne les concepteurs dans la mise au point et la réalisation de systèmes artificiels intelligents et l'autre forme concerne le système lui-même conçu pour remplacer l'être humain dans des tâches spécifiques. Les débats sur les considérations de l'éthique en intelligence artificielle portent sur les tâches attribuées aux systèmes artificiels intelligents, le bien ou le mal qu'ils peuvent causés à l'humanité, leur autonomie. Il y a là un sujet de controverses sur l'intersection entre la responsabilité du concepteur et l'objet intelligent avec sa capacité de sortir du contrôle humain. Le détournement des avancées scientifiques pour des besoins de suprématie militaire et la militarisation de l'intelligence artificielle posent un problème sérieux à l'humanité et confèrent à l'éthique une dimension nouvelle dont il faut tenir compte dans les programmes universitaires.

Concernant l'éthique animale, il est évident que l'expérimentation à grande échelle sur les animaux est un sujet de débats chauds et controversés entre scientifiques et au sein de la société. Des voix s'élèvent jugeant le recours à grande échelle à l'expérimentation sur les animaux abusif sinon injustifié. Cette question n'est pas encore suffisamment présente dans les programmes de formation et de recherche à l'université de Tlemcen probablement parce que l'expérimentation sur les animaux n'est pas vraiment une pratique courante. L'avancée des connaissances dans les sciences de la vie, en médecine, le développement de nouveaux médicaments et de nouvelles thérapies passent souvent par l'expérimentation sur des animaux avant d'accéder aux essais cliniques sur l'être humain. Des considérations diverses et des approches théoriques différentes sont proposées pour aborder cette branche spécifique à l'éthique animale.

REMARQUES SUR LE STATUT DE PROFESSEUR ÉMÉRITE

L'éméritat pour les professeurs en activité avait été introduit dans un arrêté ministériel en mars 1999 portant statut des enseignants universitaires. Les modalités de sa mise en œuvre avaient été déterminées par le CEDU en termes de critères moraux et scientifiques suite à une campagne de préparation qui avait duré plus de deux ans, organisée sous l'égide de la direction des ressources humaines du ministère de l'Enseignement supérieur et de la Recherche scientifique. Le CEDU avait reçu pour mission d'initier, selon les critères de la commission universitaire nationale, la constitution de la 1ère promotion de professeurs émérites et permettre la mise en place de la commission nationale de l'éméritat. L'appel à candidatures au titre de professeur émérite lancé en septembre 2011 faisait référence aux textes portant statut particulier de l'enseignant chercheur qui ont institué, le titre de professeur émérite pour ceux qui justifient de 20 années d'exercice effectif en qualité de professeur, ainsi que de productions scientifiques et pédagogiques depuis l'accès au grade de professeur. L'examen des dossiers de candidature revenait au CEDU et ces dossiers devaient comprendre deux parties distinctes : Un dossier administratif muni des pièces justificatives qui relatent les différentes étapes dans la carrière universitaire du candidat. Un dossier pédagogique et scientifique relatif aux contributions dans l'enseignement et la recherche du candidat. Nous sommes en 2023 et l'éméritat n'est pas encore à l'ordre du jour.

Avant de clore ce paragraphe, il faut noter qu'en avril 2022, le gouvernement avait décidé de mettre à la retraite les enseignants universitaires ayant atteint l'âge de soixante dix ans. Cette décision inattendue a été critiquée par certains enseignants qui l'ont jugée préjudiciable à la bonne marche de l'université. Beaucoup d'enseignants âgés de soixante dix ans ou plus restent actifs et assurent leurs tâches pédagogiques complètes et dirigent des recherches en qualité de chefs d'équipe dans des laboratoires ou de directeurs de thèses de doctorat. Les mettre brutalement à la retraite déstabilise beaucoup de doctorants et remet en cause des programmes importants de master et de recherche en progression normale. Ceci est probablement vrai dans de nombreux cas et une autre démarche aurait permis d'éviter les effets pervers de cette décision sans la remettre en cause. Par exemple, un éméritat adapté avec des mesures exceptionnelles aurait pu constituer une transition pour bon nombre d'enseignants encore actifs pour leur permettre de mener à terme, sur une période déterminée, les travaux en cours de finalisation et aussi honorer les engagements pris auprès des étudiants et de l'administration. Une telle démarche aurait marqué le point de départ d'une nouvelle ère pour la concrétisation des aspirations nées des concepts d'éthique et de déontologie de la profession universitaire. Une façon plus élégante de mettre à la retraite les enseignants âgés de plus de soixante dix ans, redonner vie au CEDU et corriger cette anomalie qui subsiste dans le statut de professeur en instituant l'éméritat en conformité avec les textes existants.

**Professeur de physique (retraité)*